# الخلاف النحوي في حاشيتي ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) (الأفعال إنموذجًا)

## *The grammatical disagreement in the two footnotes of Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH) and Alfiyyah Ibn Malik (d. 672 AH) (verbs as an example)*

**نور ناصر حسين الكناني أ.م.د. غانم هاني كزار الناصريّ**

*Nour Nasser Hussien AL-kinani A.M.D. Ghanim Hani Kazar AL-Nasiri*

جامعة بابل – كلية الآداب جامعة بابل – كلية الآداب

*University of Babylon -College of Literature University of Babylon -College of Literature*

noornasir928@gmail.com art.ghanim.kazar@uobabyLon.edu.iq

**ملخص البحث**

هذه دراسة في الخلاف النحوي في حاشيتي ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وقد اتخذنا الأفعال أُنموذجًا. درسنا فيهما الخلاف النحوي عند علماء العربية عامة .وبعد استقراء تلك الآراء النحوية المختلفة وتحليلها نحاول الترجيح بين الآراء اعتمادًا على مجموعة من الأسس النحوية التي يركن إليها النحويون ويتفقون عليها في أصول النحو العربي، والهدف من هذه الدراسة؛ هو الكشف عن بعض الخلافات النحوية التي توقدت بها أذهان علماء العربية مما يبين مدى الاجتهاد عندهم ، وقد وجدنا بعضهم يبدي أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، وكانت أغلب الخلافات بين المذهبين البصري والكوفي أو بين نحاة المدرسة أنفسهم.

تجدر الإشارة إلى أنّ هاتين الحاشيتين تختلف إحداهما عن الأُخرى من حيث المادة العلمية وآراء العلماء والمصادر التي نَقلت منها ،ولا تغني إحداهما عن الأخرى إذ إنّ كلًا منهما شرح مستقلٌ على ألفية ابن مالك. وقد قسمت البحث إلى مسائل نحوية رتبتها على وفق الأبواب النحوية.

**كلمات مفتاحية:** الخلاف النحوي, الحاشية الصغرى, الحاشية الكبرى.

***Research Summary:***

This is a study of the grammatical dispute in the two footnotes of Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH) on Alfiyyah Ibn Malik (d. 672 AH). And we have taken verbs as a model for this study. We studied the grammatical dispute among Arabic scholars in general. After presenting these different grammatical opinions, The aim of thisstudy is, It is to reveal some of the grammatical foundations and rules that grammarians rely on and agree upon in the origins of Arabic grammar. The aim of this study is to reveal the most important grammatical differences that have kindled the minds of Arabic scholars, which shows the extent oftheir diligence. We have found some of them expressingmore than one opinion than one opinion on a single issue, and most of the disagreements were between the Basri and Kufi schools of thought or between grmmarians the school themselves.

It should be noted that these two footnotes are completely different from each other in terms of the scientific material , the opinions of scholars, and the sources from which they were quoted, and one is not indispensabie to the other, as wach of them is an independent explanation of Alfiyya lbn Malik.The research was divided into grammatical problems, which were arranged according to grammatical sections.

**key words: grammatical disagreement, minor footnote, major footnote.**

**- الخلاف في جواز اتصال الضمير وانفصاله مع الأفعال الناسخة**

من المسائل الخلافية التي وردت في حاشية ابن هشام الصغرى مسألة جواز مجيء الضمير متصلًا ومنفصلًا مع الأفعال الناسخة قال:((وقد يُوهِمُ كلامهُ أنَّه لم يَقُلْ بالوَصْلِ باختيارِهِ غيرُه , وليسَ كذلك بل قال به ابنُ الطَّرَاوةِ, حكاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في (شَرْحِ الجُمَلِ), ثم قال: وهو مخالِفٌ لِمَا حكاه س عَن العربِ))[1].

أنَّ النحويين قد اختلفوا عندما يكون الضمير الثاني منصوبًا بفعل ناسخ في باب (كان وأخواتها) وباب (ظَنَّ وأخواتها) وذهبوا فيها مذهبين حين ينصب الفعل مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

**المذهب الأوّل:** يرى أَنَّ الانفصال أوْلى، وعلَّلوا ذلك بأَنَّ الضمير في البابين خبر، والخبر منفصل[2]. وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه. قال سيبويه: ((كان إياه،... كأَنَّني وليسني، ولا كأَنَّك. فصارت إيّا ههنا بمنزلتها في ضربي إياك. وتقول: أتوني ليس إياك ولا يكون إيّاه؛ لأَنَّك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت إيا بدلًا من الكاف والهاء في هذا الموضع))[3]. واستشهد بقول عمر بن ابي ربيعة[4]:

لَـــــــيْسَ إيَّـــــــايَ وإيَّـــــــا  كِ وَلَا نَخْشَـــــــــــــى رَقِيْبَـــــــــــا

ثُمَّ قال: ((بلغني عن العرب الموثوق بهم أَنَّهم يقولون: ليسني وكذلك كأَنَّني... وإنْ شئت قلت: قد وليتَ عملًا فكنتَ أنْتَ إياك، وقد جرّبتُك فوجدتُك أنْت إياك، جَعلتَ أنت صفة وجعلت إيّاك بمنزلة الظريف إذا قلت: فوجدتُك أنت الظريفَ))[5].

ثُمَّ قال: ((وتقول: حسبتُك إيّاه، وحسبتني إيّاه؛ لأَنَّ حسبتنيه وحسبتُكَه قليل في كلامهم؛ وذلك لأَنَّ حسبتُ بمنزلة كان، إنَّما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال. ألا ترى أَنَّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد حسبتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان. وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبتُ وكان؛ لأَنَّهما إنَّما يجعلان المبتدأ والمبنيَّ عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو عِلمًا، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربتُ وأعطيتُ، إنَّما يجعلان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا فيما مضى))[6].

وتبعه ابن عصفور بأَنَّ الخبر في باب (كان وأخواتها) إذا كان ضميرًا، فالأفصح أَنْ يأتي منفصلًا نحو: كان زيدٌ إيَّاك، وكنت إيَّاك، وقول عمر بين أبي ربيعة[7]:

لَـــئِن كـــانَ إيّـــاهُ لَقَـــدْ حَـــالَ بَعـــدَنا  عَـــنِ العَهـــدِ وَالإِنْسَـــانُ قَـــدْ يَتَغَيَّـــرُ

ج

فلم يقل: (كانه) وإنَّما قال: كان إيّاه, وانفصاله أفصح ؛ لأَنَّه في الأصل خبر المبتدأ، فكما أَنَّ خبر المبتدأ منفصل، فكذلك في هذا الباب[8].

وعقَّب أبو حيان[9]، وابن عقيل[10]، بأَنَّ مذهب سيبويه هو الأرجح؛ لأَنَّه كَثُر في لسان العرب, ومن شواهدهم على الانفصال قول الشاعر[11]:

أخِـــي حَسِـــبْتُكَ إيَّـــاهُ وَقَـــدْ مُلِئَـــتْ  أَرجَـــاءُ صَـــدْرِكِ بالأَضْـــغَانِ وَالإِحَـــنِ

ج

وخالفهم أصحاب المذهب الآخر فاختار الاتصال، فقد نُسب إلى الرمَّاني (ت384هـ) أَنَّه اختار الاتصال[12]. ولمَّا عدت إلى كتابه وجدته قد اختار الانفصال بقوله: ((كان إياه، وهو أكثر من: كانه؛ لأَنَّه ليس بفعلٍ حقيقي، فهو أقرب إلى العامل الضعيف، وهو في مرتبة المصدر؛ لأَنَّهما جميعًا في المنزلة الوسطى من العمل. وتقول: أتوني ليس إياك، ولا يكون إيَّاك، فلا يجوز في الاستثناء إلَّا المنفصل؛ لأَنَّه كان يضعف فيه المتصل، ثُمَّ أضاف إليه في الاستثناء ضعفٌ من وجهٍ آخر، وهو وقوعه موقع: إلَّا، فلمْ يجز فيه ثُمَّ المنفصل))[13].

ونسب ابن عصفور(ت669هـ) إلى ابن الطراوة (ت528هـ) الاتصال بقوله: ((وزعم ابن الطراوة أَنَّ اتصاله هو الأفصح، فهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب))[14].

وذهب ابن مالك إلى اختيار الاتصال في باب (كان وأخواتها) نحو: (كنته) وبيَّن أَنَّ الاتصال في هاء (أعطيته) كهاء (كنته)، فالضمير الثاني يكون مرفوعًا بـ(كان) أو إحدى أخواتها نحو: الصديق كنته، وكان حقَّه أَنْ يمتنع لشبهه بهاء (ضربته). لكنَّه نقل فقيل. وبقي الاتصال راجحًا لوجهين: أحدهما: الشبه بما يجب اتصاله، فإنْ لم يساوِهِ في وجوب الإتصال فلا أقلّ من كون اتصاله راجحًا.

والآخر الانفصال ولم يرد إلَّا في الشعر، والاتصال وارد في افصح النثر، كقول النبي (صلى الله عليه وآله) لعمر في ابن الصيَّاد: ((إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ))[15]. وقوله (صلى الله عليه وآله ) أيضًا لعائشة: ((إِيَّاكِ أَنْ تَكُنِيْهَا يَا حُمَيْرَاءُ))[16]. وذكر أنَّ الأتصال في هاء كنته أولى لأنّه ثاني منصوبين بفعل. أَمَّا هاء (خلتكه) فيرى ابن مالك أَنَّها ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أوْلى؛ وعلَّل ذلك بأَنَّه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر[17]. وتبعه ابن الناظم بقوله: ((والصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم، والنظم الفصيح))[18]

ومن الشواهد على الاتصال قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ﴾[الأنفال:43]، وقول الشاعر[19]:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

ج ج

فقوله: (إِخَالُكَهُ) دليل على اتصال الضمير الثاني.

وقول أبي الأسود الدؤلي[20]:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخٌ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا بِلِبَانِهَا

فقوله: (يَكُنْهَا) دليل على اتصال الضمير.

وخلاصة ما تقدَّم من خلاف بين العلماء أنّ اختيار الاتصال أقرب إلى الصواب؛ إذ يُعضّده ويؤيّده السماع نثرًا وشعرًا, ولا شكَّ في أَنَّ العربية أُخِذت سماعًا مِنْ أفواه أهلها العرب الخلّص.

**-الخلاف في تقديم خبر (ما زال وأخواتها) عليها**

من المسائل الخلافية التي وردت في حاشية ابن هشام الصغرى مسألة تقديم خبر (ما زال وأخواتها) عليها قال:((إنَّما أعادَ ما يُفهَمُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ التَّكرارَ يَنفي تَوهُّمَ إرادةِ الخصوصِ, وذلك لأنَّ ابنَ كيسانَ والكوفيين أجازُوا التقدُّم في (زَالَ) وأخواتِها؛ لأنَّ معناها الإيجابُ, وهو يجوزُ فيه التَّقدُّمُ)) [21].

قبل البدء بتفصيل الخلاف بين العلماء في هذه المسألة لا بُدَّ من توطئة عن الأفعال الناقصة, فقد ذكر ابن الحاجب (ت646هـ) أَنَّ الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ، وما دام، وليس). ويجوز في هذه الأفعال كُلّها تقديم أخبارها على أسمائها، أَمَّا تقديمها عليها فهي على ثلاثة أقسام: قسم يجوز تقديم الخبر عليه وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل،

وبات)، وقسم مختلف فيه وهو (ليس)، وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه، وهو ما كان أوّله (ما)[22]، وهذا القسم هو الذي سنعقد عليه المسألة ونفصّل القول فيه.

اختلف العلماء في تقديم خبر هذه الأفعال عليها، وانقسموا فيها إلى عدَّة آراء بين مجوّز ومانع.

**الأول:** ذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم خبر (زال) وأخواتها مع (ما) وجوزوا التقديم مع غيرها نحو: لا يزال، لن يزال، لم يزل؛ لأَنَّ (ما) أُمّ حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدَّم عليه؛ لأَنَّ النفي له صدر الكلام إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يُفهم بالتقديم فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء، وعلَّلوا المنع مع (ما)؛ بأنَّه حرف جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أَنْ يأتي قبلهما لا بعدهما، كحرف الاستفهام الذي لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذا ما زال ، فلو لو قلت في الاستفهام: (زيدًا أضربتَ) لمْ يجزْ؛ لتقدِّيمك ما هو مُتعلِّق بما بعد حرف الاستفهام عليه، فكذلك ما زال، نحو قولك: (قائمًا ما زال زيدٌ) ينبغي أَنْ لا يجوز؛ لتقدِّيمك ما هو مُتعلِّق بما بعد حرف النفي عليه. أَمَّا جوازهم التقديم مع غير (ما)؛ فذلك لأَنَّها فروع[23].

ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر[24]:

مَـــهْ عَـــاذِلِي فَهَائِمـــا لَـــنْ أَبْرَحَـــا  بِمِثْـــلِ أَوْ أَحْسَـــنَ مِـــنْ شَـــمْسِ الْضُّـــحَى

إذ قدَّم خبر برح (هَائِما) عليه، مع وإنه منفيٌّ بـ(لن).

وردَّ قول البصريين هذا أبو البركات الأنباري، قائلًا: ((وأَمَّا قولهم أَنَّ (ما زال) ليس بنفي للفعل، وإِنَّما هو لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا قلنا: هذه حُجَّة عليكم، فإِنَّا كما أجمعنا على أَنَّ (ما زال) ليس بنفي للفعل أجمعنا على أَنَّ (ما) للنفي، ثُمَّ لو لمْ تكن "ما" للنفي لما صار الكلام بدخولها ايجابًا و(ما) نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام ايجابًا، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدَّم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأَنَّها تستحق صدر الكلام كالاستفهام))[25].

وتبعهم في رأيهم هذا ابن الوراق(ت381هـ) مبيّنًا أَنَّه لا يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها فـ(ما) الداخلة على (زال) للنفي، وما دخل في حكم النفي لا يتقدَّم عليه؛ لأَنَّ الموجب للنفي حرف، والحروف ضعاف، وليس لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها؛ فلهذا لم يتقدَّم الخبر على (ما زال) ولا على ما في أوّله (ما) للنفي مِنْ سائر الأفعال[26].

وذهب مذهب البصريين مجد الدين ابن الأثير(ت606هـ)[27]، وابن مالك[28]، وابن أبي الربيع[29]، والمرادي[30]، وعقَّب ابن الربيع على تقديم خبر (ما زال) وأخواتها إذا لم تقترن بـ(ما) واقترنت بما ليس حرف صدر من حروف النفي نحو قولك: عالمًا لا يزالُ زيدٌ، وإِنْ كانت (لا) جوابًا للقسم فلا يجوز أَنْ يتقدَّم الخبر، ويجوز ذلك في نحو: عالمًا لنْ يزالَ زيدٌ؛ لأَنَّ (لن) و(لم) ليسا من حروف الصدور، فالمانع ليس أنفس هذه الأفعال، بل المانع من جهة حرف النفي المقرون بها، وهي في هذا وغيرها سواء.

وقد منع التقديم فيما أوّله (ما) وأجازه مع غيرها ابن عقيل[31]، وناظر الجيش[32]، والشاطبي[33]، فلا يجوز عندهم أَنْ تقول: (قائمًا ما زال زيد)، ولا (سائرًا ما زال بكر).

**الثاني:** ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها مطلقًا؛ لأَنَّها لا تنفي الفعل وإِنَّما هي نفي لمفارقة الفعل وبيان الفاصل له حالة في الفعل متطاولة؛ لأَنَّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي فلمَّا دخل النفي على النفي صار إيجابًا وهو هنا بمنزلة (كان) في الإيجاب، فكما أنّه يجوز تقديم خبر(كان) عليها جاز تقديم خبر(ما زال) عليها، نحو: عالمًا كانَ زيدٌ، وعالمًا ما زالَ زيدٌ[34].

وبيَّن عبد اللطيف الزبيدي (ت802هـ) أَنَّها لو كانت للنفي وجب عدم تقديم ما هو متعلِّق بما بعدها عليها؛ لأَنَّها تستحق صدر الكلام كالاستفهام إِلَّا أَنَّها بمعنى الإيجاب هنا[35].

ويرى ابن كيسان (ت299هـ) أَنَّ نفيها إيجاب حملًا على المعنى مع أَنَّه موافق للبصريين في أَنَّ (ما) لها صدر الكلام، إِلَّا أَنَّه نظر إلى (ما زالَ زيدٌ فاضلًا) بمنزلة (كانَ زيدٌ فاضلًا) فاستويا في المعنى، فجاز تقديم خبرها عليها[36]. وجوَّز الزجاجي (ت337هـ) تقديم خبرها عليها وتوسطه؛ لأَنَّها متصرّفة[37] , وتبعهم الزمخشري قائلًا: ((والتي أوائلها الحرف النافي في معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه؛ لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان كونها للإيجاب، ومن ثَمَّ لم يجزْ ما زالَ زيدٌ إِلَّا مُقيمًا وخطىء ذو الرمَّة في قوله[38]: حَرَاجِيجُ ما تَنفَكُّ إِلّا مُناخَةً ))[39].

ونُسب إلى الفرَّاء المنع مطلقًا مبيّنًا أَنَّ (ما) و(لا) و(لن) بمنزلة حكم واحد وهو عدم جواز تقديم الخبر عليها ولا المعمول على حرف النفي فلم يجزْ (عالمًا لمْ أزل) ولا (عالمًا ما زلت) وكذا النفي بـ(لن) و(إِنْ)[40]. ولم اجد كلامه هذا في كتابه معاني القرآن وما وجدته فقط كلامه عن منع دخول إِلَّا على خبرها نحو: ما زلت إِلَّا قائمًا[41].

وتبعه عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) فقد جوَّز فيما فيه (ما) تقديم الخبر على الاسم نحو: (ما زال كريمًا زيدٌ)، ومنع التقديم على الفعل، وعليها فلا يجوز عنده (كريمًا ما زال زيدٌ)[42].

وذهب إلى هذا الرأي الشلوبين (ت645هـ) ، وابن الناظم فلا يجوز عندهم (قائمًا ما زال زيدٌ)، ولا في (ما زال زيدٌ صديقك)، و(ما برح عمرو أخاك)؛ لمكانة (ما) [43].

نستنتج ممَّا سبق من خلاف أَنَّ الرأي الأقرب إلى الصواب هو الرأي القائل بجواز التقديم مع غير (ما) ويمتنع مع الذي في أوّله (ما) إذ إِنَّ (ما) لها الصدارة في الكلام، والعبرة هنا في اللفظ لا في المعنى، فلفظ (ما) باقٍ وإِنْ صار الكلام بها إيجابًا من حيث المعنى.

**- الخلاف في (أحْصَى) بين الاسمية والفعلية**

من المسائل الخلافية التي وردت في حاشية ابن هشام الصغرى مسألة (أحْصَى) قال: ((قال الزمخشري ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[الكهف:12] لا ينبغي أن يُجعل "أَحْصَى" "أَفْعَلَ" تفضيلٍ؛ لأَنَّ بناءَه مِن غيرِ الثلاثِّي المجرَّدِ ليسَ بقياسٍ, نحوُ: "أَعْدَى من الجَرَبِ", و:"أَفْلَسُ مِن ابنِ المُذَلَّقِ", والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآنِ ممتنعٌ, فكيف بالقرآن؟ )) [44].

حدَّ العلماء اسم التفضيل بأَنَّه: ((ما اشتقّ من فعل الموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل). أو هو الصفة الدَّالة على المشاركة والزيادة نحو: أفضل وأعلم وأكثر))[45].

وقد اشترط النحويون لصياغة اسم التفضيل شروطًا عدة منها[46]:

الأول: أَنْ يكون له فعل، وشذَّ ممَّا لا فعل له. والثاني: أَنْ يكون الفعل ثلاثيًا، وشذَّ قولهم: أَخْصَرُ مِنْ غيرِه، من (اخْتُصِر) المبني للمجهول. والثالث: أَنْ يكون الفعل متصرّفًا. والرابع: أَنْ يكون الفعل قابلًا للتفاوت والتفاضل. والخامس: أَنْ يكون فعلًا تامًّا. والسادس: أَنْ لا يكون فعلًا منفيًا. والسابع: أَنْ لا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء. والثامن: أَنْ لا يكون مبنيًا للمجهول.

وقد وقع خلاف بين العلماء في لفظة (أَحْصَى) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[الكهف:12] أ اسم تفضيل هي أم فعل ماضٍ إذ ذهب الفراء إلى أنها اسم تفضيل قائلًا: ((وأما (أَحْصى) فيقال: أصوب: أي أيُّهم قَالَ بالصواب. وقوله: (أَمَداً) الأمد يكون نصبه عَلَى جهتين إنْ شئت جعلته خرج من (أَحْصى) مفسِّرًا، كما تَقُولُ: أيّ الحزبين أصوب قولًا وإن شئت أوقعت عَلَيْهِ اللُّبَاث: للباثهم أمدًا))[47]. وتبعه في رأيه الزجَّاج مبينًا أَنَّ الأمد في الآية هو الغاية، وهو منصوب على التمييز ويجوز جعله منصوبًا على (أَحْصى أمدا) فيكون العامل فيهَ (أحْصى)، كأَنَّه قيل: لنعلم أهؤلاء أَحْصى للأمد أم هؤلاء، وهو منصوبًا بـ(لَبِثُوا)، و(أَحْصَى) متعلّقًا بـ(لِمَا)، فيصبح المعنى: أيّ الحزبين أحصى للبثهم في الأمد[48].

وردَّ قوله هذا السهيلي (ت581هـ) مبينًا أَنَّ إعرابه (أَحْصَى) اسمًا في موضع رفع خبرًا للمبتدأ، و(أَمَداً): تمييز غير صحيح، لأَنَّ التمييز هو الفاعل في المعنى، فوجب على قوله أَنْ يكون الأمد فاعلًا بالإحصاء وهذا مُحال بل هو مفعول و(أَحْصَى) فعل ماضٍ وهو الناصب له [49].

وتبعهم برهان الدين ابن القيم بأَنَّها فعل تفضيل من أحصيت الشيء[50].

ويرى آخرون أَنَّ (أَحْصَى) فعلًا ماضيًا، وذهب إلى هذا الراي أبو علي الفارسي قائلًا: ((اعلمْ أَنَّ التمييز في الأمد وانتصابه عندي ممتنع غير مستقيم؛ وذلك أَنَّه لا يخلو مِنْ أَنْ يكون (أحصى) يُحمل على أَنْ يكون فعلًا ماضيًا أو (أَفعَلَ)، نحو: (أحسن) و(أعلم). ولا يجوز أَنْ يكون (أَحْصَى) (أَفْعَلَ)؛ لأَنَّ الأمد ليس هو الذي أُحْصِيَ، فهو خارج عن جهة ما عليه الاسماء المنتصبة على التمييز وحدها، فإذا كان كذلك لم يجزْ أَنْ يكون منها، فإذا لم يجز ذلك كان مثالًا للماضي، وإذا كان ماضيًا كان المعنى: ليعلم أيُّ الحزبين أحْصَى أمدًا للبثهم فإذا كان التأويل على انتصاب الأمد بـ(لَبِثُوا) يؤدي إلى أَنَّ الفعل الذي هو (أَحْصَى) المتعدي بلا حرفٍ، استقبحنا هذا التأويل بل وكرهناه، واستبعدنا أَنْ يكون الأمد منصوبًا بـ(لَبِثُوا)، وأَنْ يكون المعنى: لنعلم أيُّ الحزبين أحْصَى للبثهم في الأمد؛ لتعدّي (أَحْصَى) الذي لا يتعدَّى بلا حرفٍ في هذا التأويل بحرفٍ. ولكن نقولُ: المعنى: لِنَعلم أيُّ الحزبين أحْصَى أمدًا للبثهم فالأمدُ على تأويلنا ينتصبُ على أَنَّه مفعولٌ به، وعلى القول المستكره ينتصب على أَنَّه ظرف))[51].

وبين مكي القيسي(ت437) أَنَّ أصل (أَحْصَى) فعلٌ ماضٍ من أحصى يحصي نحو: قوله تعالى: ﴿أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾[المجادلة:6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[الجن:28]، فإذا صحَّ أَنَّه يقع فعلًا ماضيًا لمْ يجز أَنْ يستعمل منهُ أفعل من كذا بل يأتي أفعل مِنْ كذا أبدًا من الثلاثي ولا يأتي من الرباعي البتَّة إلَّا في شذوذ نحو قولهم: ما أولاه للخير وما أعطاهُ للدرهم فهذا شاذٌّ لا يُقاس عليه فإذا لم يُمكن أَنْ يأتي أفعل من الرباعي علم أَنَّ أَحْصَى ليس هو أفعل من كذا, بل هو فعل ماضٍ وإذا كان فعلًا ماضيًا لم يأتِ معه التمييز[52].

وردَّ الزمخشري[53] على مَنْ جعل (أَحْصَى) من أفعل التفضيل بأَنّه ليس بالوجه السديد؛ لأَنَّ بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس، نحو: أعدى من الجرب، وأفلس من ابن المذلق، شاذ والقياس على الشاذّ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟ ولأَنَّ (أَمَداً) لا يخلو: إمَّا أَنْ ينتصب بـ(أفعل)، فـ(أفعل) لا يعمل. وإمَّا أَنْ ينصب بـ(لَبِثُوا)، فلا يسدِّ عليه المعنى، فإنْ زعمت أَنَّي أنصبه بإضمار فعل يدلُّ عليه (أَحْصَى) كما اضمر في قول العباس بن مرداس[54]:

وَأَضـــرَبَ مِنّـــا بِالسُـــيوفِ القَوانِســـا أَكَـــرَّ وأَحْمَـــى لِلْحَقِيقَـــةِ مِـــنْهُمُ

وصرَّح ابن عطية بأَنَّ الظاهر الجيد في (أَحْصَى) أَنَّه فعل ماضٍ، و(أَمَداً) منصوب به على المفعول، و(الأمد) الغاية. وعقَّب على قول الزجَّاج بأَنَّ فيه اختلالًا، إذ إِنَّ أفعل لا يكون مِنْ فعل رباعي إِلَّا في الشاذ، و (أَحْصَى) فعل رباعي، ويحتجّ لقول الزجَّاج بأَنَّ أفعل من الرباعي قد كثُر، كقولك: ما أعطاه المال، واتاه للخير، وكقوله (عليه السلام) في صفة جهنم: ((هي

أسود من القار))[55]. وقال في صفة حوضه (عليه السلام): ((ماؤه أبيض من اللبن))[56]. وقول عمر بن الخطاب(رض): ((فهو لما سواها أضْيعُ))[57]. وهذه كُلّها أفعل من الرباعي[58].

قال ابن هشام: ((زيد أحصى ذهنا، وعَمْرو أحصى مالًا، فإنَّ الأول على أنَّ أحصى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل (أحسن وجها)، والثاني: على أَنَّ أحصى فعل ماضٍ، والمنصوب مفعول نحو: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[الجن:28]، ومن الوهم قول بعضهم في الآية محلّ البحث إنَّه من الأول، فإنَّ الأمد ليس محصيًا بل محصى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلًا في المعنى كـ(زيد أكثر مالًا).)) [59] وبقوله هذا يذهب إلى أنّ "أحصى" فعل ماضٍ.

أمّا أبو البقاء العكبري فيرى أنَّ: (( في أحصى وجهان: أحدهما: هو فعلٌ ماضٍ، و(أمدا) مفعوله، و(لما لبثوا) نعت له قُدم عليه فصار حالًا أو مفعولًا له، أي لأجل لبثهم. وقيل اللام زائدة، و(ما) بمعنى الذي، و(أمدًا) مفعول( لبثوا)، وهو خطأ. وإنَّما الوجه أنْ يكون تمييزًا والتقدير: لما لبثوا. والوجه الثاني: هو اسمٌ و(أمدًا) منصوب بفعلٍ دل عليه الاسم وجاء (أحصى) على حذف الزيادة، كما جاء : هو أعطى للمالِ وأولى بالخيرِ))[60]

وبيَّن السمين الحلبي أنّه ((يجوز في أحصى وجهان: أحدهما: أنه أفعل تفضيل. وهو خبرٌ لـ(أيهم)، وأيهم استفهامية. وهذه الجملة معلقةٌ للعلم قبلها. (ولما لبثوا) حال مِنْ (أمدا)؛ لأنَّه لو تأخر عنه لكان نعتًا له. ويجوز أن تكون اللام على بابها من العلَّة، لأجل أبي البقاء، ويجوز أنْ تكون زائدة و(ما) مفعولة: إمَّا بـ(أحصى) على رأي مَن يُعمل أفعل التفضيل في المفعول به، وإمَّا بإضمارِ فعل. و(أمدًا) مفعول (لبثوا) أو منصوب بفعل مقدر يدل عليه أَفْعَلُ عند الجمهور، أو منصوب بنفس أفعل عند مَن يرى ذلك. والوجه الثاني: أن يكون (أحصى)) فعلًا ماضيًا. و(أمدًا) مفعولهُ، و(لما لبثوا) متعلق به، أو حالٌ مِنْ (أمدا) أو اللام فيه مزيدةٌ، وعلى هذا: فامدا منصوب بـ(لبثوا). وما مصدرية أو بمعنى الذي))[61].

ومحصُول القول أنّ الباحثة تتبنى رأي القائلين بأن (أحصى) فعل, لأنّ النحويين اشترطوا لصياغة اسم التفضيل شروطًا عديدة منها أن يكون الفعل ثلاثيًا فإن جاء من غير الثلاثي عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه, و(أحصى) فعل غير ثلاثي, فالقياس يقتضي ألّا يكون اسم تفضيل, زد على ذلك أنّ(الأمد) لا يحصي وإنما هو محصى.

**الخلاف في (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) بين الفعلية والاسمية**

من المسائل الخلافية التي وردت في حاشية ابن هشام الكبرى مسألة (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) فعلان هما أم اسمان؟ ((فعلان خلافا للفراء, كذا في التسهيل, وقال في شرحه: وأكثر الكوفيين))[62].

ثمَّة خلاف بين النحويين في (نِعْمَ وَبِئْسَ) من حيث الاسمية والفعلية، وقد كان لهم في ذلك ثلاثة آراء:

الأوّل: يرى أَنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان وهو رأي البصريين ومن شايعهم[63]. قال سيبويه: ((وأمَّا (نِعْمَ وَبِئْسَ) ونحوهما فليس فيهما كلامٌ؛ لأنَّهما لا تغيران لأنَّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهن إذا كنَّ أسماء للكلمة، لأنَّهن أفعالٌ، والأفعال على التذكير، لأنَّها تضارع فاعلاً. ثم قال: أَنَّما هما فعل وهو أصلها))[64].

وتبعهم في رأيهم هذا من الكوفيين الكسائي الذي حكى أَنَّهما فعلان ومثَّل لهما بـ(نعموا رجالًا الزّيدون)، و(نعما رجلين الزيدان)، و(نعمن نساء الهندات) [65]. وذهب إلى هذا الرأي المبرّد وأورد عليه الشواهد نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الدار دارك، وبئس الرجل عبد الله، وبإمكانك أَنْ تقول: نعمت الدار، وبئست الدَّابة دابتك، فهو يرى أَنَّ (الرجل)، و(الدَّابة)، و(الدار) مرتفعات بـ(نِعْمَ وَبِئْسَ)؛ لأَنَّهما فعلان يرتفع بهما فاعلهما. واوردهما في باب سمَّاه (ما وقع من الأفعال للجنس على معناه وتلك الأفعال(نِعْمَ وَبِئْسَ) وما وقع في معناهما)[66].

ويرى ابن خالويه (ت370هـ) أَنَّهما فعلان لا يتصرفان وعين الفعل من حروف الحلق واتبعوا فاء الفعل عينه، فقالوا: (نِعْمَ وَبِئْسَ) ومن ثُمَّ سكنوه وخففوه[67].

وأما الفارسي فيرى أَنَّ (نِعْمَ وَبِئْسَ) فعلان ماضيان يكون فاعلهما على ضربين: أحدهما أَنْ يكون مضمرًا قبل الذكر فيفسَّر بنكرة منصوبة، والآخر أَنْ يكون مظهرًا[68].

وتبعه ابن جني[69]، وابن الخشَّاب[70] (ت567هـ)، في قوله، فـ(نِعْمَ وَبِئْسَ) عندهما فعلان ماضيان جامدان لا يتصرفان، ومعناهما المبالغة في المدح والذمّ، واستدلوا على فعليتهما برفعهما للأسماء الظاهرة، نحو: (نِعْمَ الرجلُ) و(بِئْسَ الغلامُ)، وتضمنهما الضمائر واتصالهما بهما، نحو: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، أي: نعم هو، وهو ضمير جنس المقصود به المدح والذمّ.

واستدلَّ ابن مالك[71]، وابن الناظم[72]، على فعليتهما بدليل اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة في جميع لغات العرب، واتصالهما بضمير الرفع البارز في لغة قوم نقلها الكسائي وأكد فعليتهما الشاطبي يقول: ((عَرَّف أولاً أَنَّ (نِعْم وبِئْس) فعلان لا اسمان، لكنهما لا يتصرَّفان تصرفَ الأفعال، من كَونْهما يُبْنيان للماضي والحال والاستقبال وغير ذلك، لمانعٍ مَنع من ذلك، وهو لزومُهما إنشاء المدح أو الذمّ على سبيل المبالغة، فلَزِما طريقةً واحدة)) [73].

وخالفهم آخرون فذهبوا إلى أَنَّهما اسمان مبتدآن، وهما في الأصل صفة لموصوفٍ محذوفٍ، كقولك: نِعمَ الرجل زيد، فالتقدير: الرجلُ نِعمَ الرجلُ، وعندما حذف الموصوف وهو اسم والرجل اسم فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع بـ(نِعْمَ) كرفع الفاعل باسم الفاعل، وهذا رأي الكوفيين ومن شايعهم[74].

وذكر الفرَّاء أَنَّ العرب توحد (نِعْمَ وبِئْسَ) وإِنْ كانتا بعد الأسماء، نحو: أَمَّا قومكَ فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك (بِئْسَ). وجوزوا توحيدهما؛ لأَنَّهما ليسا بفعل يلتمس معناه بل ادخلوهما ليدلّا على المدح والذمّ، ولفظهما كلفظ (فَعَلَ) وليس معناهما كذلك، ولا يُقال: يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، ولهذا أجازوا الجمع والتوحيد في الفعل، وهما كـ(قاما) و(قعدا) [75].

واستدلّوا على إسميتهما بأدلَّة كثيرة:

الأول: دخول حرف الجرّ عليهما؛ لاختصاصه بالأسماء، نحو قول حسان بن ثابت[76]:

ألســـتُ بِـــنِعْمَ الجـــارُ يُؤْلِـــفُ بَيْتَـــهُ أخَـــا قِلَّـــةٍ أو مُعْـــدِمَ المـــالِ مُصْـــرِمَا

فدخول حرف الجرّ دليل على اسميتها عندهم.

ونقل عن بعض العرب أَنَّه بُشِّر بمولودة فقال: والله ما هي بنعم الولد، نَصرُها بكاء، وبرها سرقة، وقول بعضهم: نِعْمَ السَّير على بِئْسَ العِير[77]. وكقول الشاعر[78]:

صَـــــبَّحَكَ اللهُ بِخَيْـــــرٍ بَـــــاكِرِ بِـــــنعْمَ طَيْـــــرٍ، وشَـــــبابٍ فَـــــاخِرِ

فـ(بِنعْمَ طَيْرٍ) دليل على اسميتها.

وأفسد قولهم هذا أبو البركات بأَنَّ حرف الجرّ إِنَّما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدلُّ على اسميته، إذ إِنَّ حروف الجرّ قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة، كقول الشاعر[79]:

واللهِ مَـــا لَيلـــي بِنَـــامَ صَـــاحِبُهْ ولَا مُخَـــــالِطُ اللَّيَـــــان جَانبُـــــهْ

فقد دخل حرف الجرّ على الفعل الماضي لفظًا، ومعلوم أَنَّ حرف الجرّ، لا يدخل في اللفظ، والتقدير: على الأفعال لاختصاصه بالأسماء[80].

والثاني: دخول حرف النداء عليهما، نحو: يا نِعْمَ المَوْلى ويا نِعْمَ النَّصِير، فنداؤهم (نِعْمَ) دليل على اسميتها؛ لأَنَّ النداء من خواص الأسماء. قالوا: لا يقال هنا: إنَّ المنادى محذوف, وإنَّما يكون محذوفًا إذا جاء بعد حرف النداء فعلُ أمر، أو ما جرى مجراه، كقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[النمل: 25]، أراد: يا هؤلاء اسجدوا.

والثالث: عدم اقترانهما بالزمن كسائر الأفعال، فلا يقال: نِعْمَ الرجل أمس، ولا بِئْسَ الرجل غدًا، فهذا دليل على اسميتها.

الرابع: عدم تصرفها تصرّف الافعال، فالتصريف من خواص الأفعال، وهذا يدلّ على أَنَّهما ليسا بفعلين[81].

الخامس: أَنَّه ورد عن العرب قولهم: نعيم الرجل زيدٌ، وليس في الأفعال أمثلة على وزن (فعيل).

السادس: دخول اللام عليهما إذا وقعا خبرًا، نحو: إنَّ زيدًا لنعم الرجل، والمعروف أَنَّ هذه اللام لا تدخل إلّا على الاسم أو على الفعل المضارع، و (نِعْمَ) ليس فعلًا مضارعًا وهي لا تدخل على الماضي، وهذا يثبت اسميتها[82].

وردَّ بعض العلماء على ما استدلوا به بأَنَّ قولهم المنادى يقدّر محذوفًا إذا ولي حرف النداء فعل أمر ليس صحيحًا؛ إذ إنَّه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في مجيء كُلٍّ منهما بعد حرف النداء، إلَّا أَنْ يُقدَّر بينهما اسم يتوجه إليه النداء، ودليل عدم الفرق بينهم مجيء الجملة الأمرية بعد النداء بتقدير حذف المنادى[83].

وأَمَّا دليلهم عدم اقترانهما بالزمان فمستغنى عنه؛ لأَنَّهما يستوفيان غاية المدح والذمّ، وهذا لا يكون إلَّا بما هو موجود؛ لأَنَّه المتيقن، فباختصاصهما بهذا المعنى علم زمانهما، ولهذا لم يتصرفا، ودليل فساد ما قالوه أَنَّ (عَسَى) فعل عند الجميع ولا يقترن بها زمان، ولا تتصرَّف لنفس العلّة وبهذا اشبهت هذه الأفعال الحروف حتَّى جمدت لدلالتها على معنى زائد على الحدث والزمان، وهذا هو باب الحروف[84].

وقولهم: (نعيم الرجل)، رواية شاذة تفرَّد بها قطرب، فهي وإنْ صحَّت لا حُجَّة فيها؛ لأَنَّ الأصل (نِعْم) (نِعِم) أشبعت الكسرة فصارت ياء. وأَمَّا دخول اللام عليهما في خبر (إنَّ) فلا يدلُّ على اسميتها لشبههما الأسماء في نقلهما من معنى الماضي إلى الحال، ولدخول حرف النداء وحرف الجرّ في الظاهر[85].

وخالفهم ابن ابي الربيع في رأيه بأَنَّ (نِعْمَ وبِئْسَ) لا يدلان على زمان ولا حدث وإنَّما جيء بهما تعظيمًا أو تحقيرًا للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك، بل هي الحروف وهي الدلالة على معنى في الغير[86].

وعدَّ الدكتور تمَّام حسَّان (نِعْمَ وبِئْسَ) من الخوالف؛ لأَنَّهما لم يقبلا كلّ علامات الأسماء او الأفعال فهما لم يقبلا من علامات الأفعال إلَّا التاء الساكنة، أَمَّا تاء فعلت وياء أفعلي، ونون أقبلن، والتصرف إلى مضارع وامر، بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء، فلم تقبلا شيئًا منه وهذا يطعن في فعليتها.

وعقَّب على قول من جعلهما اسماءً بأَنَّهم غفلوا عن أَنَّ حرف الجرّ يدخل على الجملة المحكية عندما يقصد لفظهما، وليس في دخول الباء على (نِعْمَ) في: والله ما هي بنعم الولد، يدلُّ على اسميتها، ولاسيَّما رفها قبول بقية علامات الأسماء. إضافةً إلى أَنَّ معنى هذين اللفظين ليس الفعل الماضي بل معناها الإفصاح تأثير انفعال دعا إلى مدح أو ذمّ، وتعبير ابن جني إنَّ معناها المدح والذمّ بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيري بالإفصاح وتعبيره هذا يشير إلى ما هو أثر من مجرَّد المدح والذمّ[87].

وبيَّن الدكتور خليل عمايرة أَنَّ المتكلم لمَّا أراد مزيدًا من الحمد والثناء، أو التعظيم والإشادة بالتحدّث عنه في موضوع ما ادخل عنصرًا جديدًا من عناصر التحويل، وهو هذه الأداة وهي (نِعْمَ) بفتح وكسر، فكلّ منهما لها دورٌ في المعنى ولا أثر لها في المبني، نحو: (نِعْمَ القائد خالدٌ)، و(بِئْسَ المقرّ النار)[88].

والذي أرى مما سبق كلّه أنّ (نعم وبئس) فعلان, إذ جاز فيهما الإضمار نحو قولنا: نعم صفة الإخلاص, وكذلك قبولهما تاء التأنيث وهي من علامات الفعل, واتصالهما بضمائر الرفع على لغةٍ حكاها الكسائي, ورفعهما الأسماء الظاهرة, وأمّا القائلون بأنّهما ليسا فعلين فقد استندوا إلى شواهد بعضها شاذ وبعضها احتمل أكثر من وجه.

**- الخلاف في المحل الإعرابي لـ(ليس) و (لا يكون) في الاستثناء**

من المسائل الخلافية التي وردت في حاشية ابن هشام الصغرى مسألة محلّ جملة (ليس) و(لا يكون) من الإعراب قال:((ابنُ بَابَشاذَ: في (ليس) و(لا يكونُ) مذهبان: قيلَ: لا موضعَ لهما, بل هما جملتان دلَّتا على الاستثناءِ, ولم يتعلَّقا تعلُّقَ المعمولِ بالعاملِ, بل هما كقولـه تعالى: ﴿وَمِنَ الأَعرَابِ مَن يُؤمِنُ بِالله﴾ [التوبة:99] بعد قولِه تعالَى: ﴿الأَعرَابُ أَشَدُّ كُفرًا﴾[التوبة:97]))[89].

وقع خلاف بين العلماء في محلّ (ليس) و(لا يكون) من الإعراب إذا وردتا أداتي استثناء هل لها محلّ من الإعراب أو ليس لهما محلّ. وانقسموا فيه إلى عدَّة أقوال.

ذهب سيبويه إلى أنهما في محل نصب حال وصحته في ذلك أنّهما إذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أَنَّه لا يقع معنى النهي في (حسبك) إلَّا إذا كان مبتدأ. وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا، كأَنَّه حين قال: أتوني، صار المخاطب عنده وقع في خلده أَنَّ بعض الآتين زيدٌ، حَتَّى كأَنَّه قال بعضهم زيدٌ، فكأَنَّه قال: ليس بعضهم زيدًا. وترك إظهار بعضٍ استغناء، كما ترك الإظهار في (لات حين). فهذه حالهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء فأجرهما كما أجروهما[90].

وذهب الخليل إلى أنّهما صفات, فإذا قلت: ما أتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، إذا جعلت ليس، ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك, إذا كان لا يقول في موضع قائلٌ ذاك, ويدلّك على أَنَّه صفة أَنَّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلانة وما أتتني امرأةٌ ليست فلانة. فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنّثوه؛ لأَنَّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكَّر. ألا تراهم يقولون: أتينني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضُهن فلانة والبعض مذكّر[91].

وذهب مذهبه ابن الوراق بأَنَّه إذا جعلت (ليس) و(لا يكون) صفات لما قبلها ولم تجعلها استثناء، ثنيت وجمعت وأنثت نحو: أتتني امرأةٌ ليست فلانة، فاجعل هذا قياسًا[92].

وعقَّب أبو حيان على ذلك بأَنَّه يجوز أَنْ تكون (ليس) و(لا يكون) في محلّ الصفة، فيضمر فيهما ضمير الموصوف، يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث، وذلك لا يكون إِلَّا حيث يصلح فيه الاستثناء[93].

وخالفهم آخرون فبيّنوا أنّه يجوز أَنْ يكونا في موضع حال أو لا محلّ لهما من الإعراب. وذهب إلى هذا القول ابن يعيش (ت643هـ) بأَنَّه يحتمل في (ليس) و(لا يكون) وجهان: أحدهما: أَنْ لا يكون لواحد منهما موضع من الإعراب، بل يكون كلامًا مستأنفًا، خُصِّصَ به ذلك العام، كقول قائل: جاءني الناسُ، وما جاءني زيدٌ، عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الأوّل بيَّن بها خصوص الجملة الأولى، ومثله قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[النساء:11]، ثُمَّ قال جلَّ وعلا: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾[النساء:11]، فجرى ذلك مجرى إِلَّا أَنْ يكونَ لهُ إِخْوَةٌ.

والوجه الآخر: أَنْ يكونا حالًا، فقولك: جاءني القومُ ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، فالتقدير: جاءني القوم وليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، كقولك: جاءني زيدٌ وليس معه عمرو. وإسقاط الواو جائز، نحو: جاءني زيدٌ ليس معه عمرو، فلزم إسقاط الواو في الاستثناء؛ لأَنَّ (ليس) و(لا يكون) نائبان عن (إِلَّا) ولا يكون مع (إِلَّا) الواو، فكذلك في (ليس) و(لا يكون) والتقدير: جاءني القوم خالين مِنْ زيد وعادِينَ عَنْ زيدٍ، وتكون الجملتان كلامًا واحدًا فاعرفه[94]. وتبعه في قوله ابن عصفور بأَنَّهما فعلان، يلزم إضمار اسميتهما في هذا الباب، ولا يكون الضمير إلا مفردًا على كُلّ حال، إذ يراد به البعض، وهو مفرد مذكر، وذكر أنّ المستثنى ينتصب على أَنَّه خبر لهما، نحو قولك: قامَ القومُ ليس زيدًا، وقامَ القومُ لا يكون زيدًا، كأَنَّك قلت: قام القوم ليس هو زيدًا، ولا يكون هو زيدًا، أي: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، ويكون الضمير عائدًا على الفاعل الذي ينطوي علي الكلام المُتقدِّم. فإذا قلت أو عنيت بذلك وما من جملتهم زيد، حصل في خلد المخُاطَب أَنَّ بعض القائمين زيد، فقولك:

ليس زيدًا، تريد: ليس بعضهم زيدًا. كما توهمت من قولي: قامَ القومُ، وجملة (ليس زيدًا) تكون في موضع الحال أو لا موضع لها من الإعراب[95].

ويرى خالد الأزهري (ت905هـ) أَنَّ جملتي الاستثناء من (ليس زيدًا) و(لا يكون زيدًا) في موضع نصب على الحال من المستثنى منه. فجملة (ليس) حال، والفعل الماضي لا يقع حالًا إلَّا مع (قد) ظاهرة أو مُقدَّرة؛ لأَنَّها هنا مستثناة. أو تكون مستأنفتين فلا موضع لهما من الإعراب، فإنْ قلت: دعوى الاستئناف تخلُّ بالمقصود، أجبت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط؛ لوقوع الجملة موقع (إلَّا زيدًا)، فكما أَنَّ (إلَّا زيدًا) لا موضع لها من الإعراب مع تعلُّقه بما قبل كذلك هذه[96].

ومن الخلاف الذي سبق يبدو أنّ الرأي الراجح والأقرب في موضع نصب على الحال إذ أنَّ الموصوف معرفة يصلح أن يستثنى منه, ويجوز أن تكونا مستأنفتين لا موضع لهما من الإعراب إذ لا يقصد بالاستئناف الانفصال عن المعنى بل يقصد به الانفصال عن الإعراب.

**الخاتمة :**

**بعد الانتهاء من هذا البحث يمكنني أن أُوجز أهم ما توصلتُ إليه:**

1. مالت الباحثة إلى الراي القائل بأنّ (أحصى) فعل لأنّ النحويين اشترطوا لصياغة اسم التفضيل شروط عديدة منها أنّ يكون الفعل ثلاثيًا, فإن جاء من غير الثلاثي عدوه من الشاذ والذي لا يقاس عليه, و(أحصى) فعل غير ثلاثي فالقياس يقتضي ألّا يكون اسم تفضيل ، زد على ذلك أنّ (الأمد) لا يُحصي بل هو مُحصى .
2. كشف لنا البحث جواز تقديم خبر ( مازال) مع غير (ما) ؛ لأن (ما) لها الصدارة في الكلام لذا امتنع تقديم الخبر عليها ؛ إذ إنّ لفظ (ما) باقٍ وإن صار الكلام بها إيجابًا من حيث المعنى ؛ لأن العبرة في اللفظ لا في المعنى.
3. ترى الباحثة أنَّ الرأي الاقرب إلى الصواب في نعم وبئس انّهما فعلان بدليل قبولهما تاء التأنيث وهي من علامات الفعل, واتصالهما بضمائر الرفع, ورفعهما للاسم الظاهر.

**الهوامش:**

([1]) حاشية ابن هشام الصغرى :64.
([2]) ينظر: المصدر نفسه, والصفحة نفسها.
([3]) كتاب سيبويه 2/ 358.
([4]) البيت من مجزوء الكامل، ديوانه: 35 وهو مرويٌ بـ(ليس إلاني وإياها) بدل من "ليس إياي وإياك".
([5]) كتاب سيبويه: 2/359-360.
([6]) المصدر نفسه: 2/365-366.
([7]) البيت من الطويل، ديوانه: 64.
([8]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور 1/393.
([9]) ينظر: منهج السالك 18.
([10]) ينظر: شرح ابن عقيل 1/104.

([11]) البيت من البسيط، بلا نسبة، ينظر: شرح الأشموني 97/1، وشرح التصريح 111/1، والمعجم المفصل 215/8.

([12]) ينظر: منهج السالك 18، وشرح الاشموني 98/1، وشرح الفارضي 179/1.

([13]) ينظر: شرح كتاب سيبويه، الرمَّاني 602-603.

([14]) ينظر: شرح جمل الزجاجي, ابن عصفور 393/1.

([15]) صحيح مسلم: 2244/4.

([16]) ينظر: شرح التسهيل 154/1، ولسان العرب 209/4، والتذييل والتكميل 240/2.

([17]) ينظر: تسهيل الفوائد: 27، وشرح التسهيل 154/1، وشرح الكافية الشافية 231/1-232.

([18]) شرح ابن الناظم: 39.

([19]) البيت من البسيط بلا نسبة، ينظر: التذييل والتكميل 239/2، وشرح الاشموني 96/1، وشرح الفارضي 179/1.

([20]) البيت من الطويل، ديوانه: 306.

([21]) حاشية ابن هشام الصغرى :133.

([22]) ينظر: الكافية في علم النحو 47-48.

([23]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف129/1، واللباب في علل البناء والإعراب 167/1، وائتلاف النصرة 122.

([24]) البيت من الرجز، ليس له نسبة، ينظر: شرح ابن عقيل 277/1، وشرح الأشموني 233/1، والنحو الوافي 299/4.

([25]) الإنصاف في مسائل الخلاف:129/1.

([26]) ينظر: علل النحو 255.

([27]) ينظر: البديع في علم العربية 473/1.

([28]) ينظر: تسهيل الفوائد 54، وشرح التسهيل 351/1.

([29]) ينظر: البسيط في شرح الجمل 674.

([30]) ينظر: توضيح المقاصد 496/1.

([31]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد 262/1.

([32]) ينظر: تمهيد القواعد 1119/3.

([33]) ينظر: المقاصد الشافية 160/2.

([34]) ينظر: أسرار العربية 117، و حاشية ابن هشام الصغرى 133، وائتلاف النصرة 122.

([35]) ينظر: ائتلاف النصرة 122.

([36]) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 299/1، وحاشية ابن هشام الصغرى 133، وتمهيد القواعد 1118/3.

([37]) ينظر: الجمل في النحو 54.

([38]) البيت من الطويل، عجزه: (عَلَى الْخَسْفِ أو تَرْمِي بِهَا بَلَدا قَفْرًا)، مروي بـ(قلائص) بدل (حراجيج)، ديوانه:137.

([39]) المفصل في صنعة الاعراب:353.

([40]) ينظر: تسهيل الفوائد 54، وأوضح المسالك 242/1، وتمهيد القواعد 1119/3.

([41]) ينظر: معاني القرآن 281/3.

([42]) ينظر: شرح الجمل 29.

([43]) ينظر: التوطئة228, و شرح ابن الناظم 96.

([44]) حاشية ابن هشام الصغرى: 431.

([45]) الكافية في النحو: 42، وينظر: الكناش 339/1، وشرح قطر الندى 280.
([46]) ينظر: شرح الفارضي:135/3-136، وشذا العرف67.
([47]) معاني القرآن: 136/2.
([48]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 271/3.
([49]) ينظر: الروض الآنف 78/3.
([50]) ينظر: إرشاد السالك 1069/2.
([51]) الأغفال: 359-364.
([52]) ينظر: مشكل إعراب القرآن 37/2
([53]) ينظر: الكشاف 705/2-706
([54]) البيت من الطويل، ديوانه: 69
([55]) سلسلة الأحاديث: 470/3.
([56]) صحيح البخاري: 2405/5.
([57]) جامع الأحاديث: 195/26.
([58]) ينظر: المحرر الوجيز: 500/3.
([59]) مغني اللبيب: 781.
([60]) التبيان في اعراب القرآن: 839/2.
([61]) الدرّ المصون: 448/7-449
([62]) حاشية ابن هشام الكبرى: 431.
([63]) ينظر: أمالي ابن الشجري 404/2، والإنصاف في مسائل الخلاف 81/1، وائتلاف النصرة 116.
([64]) كتاب سيبويه : 266/3، 116/4.
([65]) ينظر: التبيين 274، والمساعد على تسهيل الفوائد120/2، حاشية ابن هشام الكبرى 431.
([66]) ينظر: المقتضب 140/2-141.
([67]) ينظر: إعراب القراءات السبع 101/1.
([68]) ينظر: الإيضاح العضدي 81-82.
([69]) ينظر: اللمع في العربية 140.
([70]) ينظر: المرتجل 136.
([71]) ينظر: شرح التسهيل 5/3.
([72]) ينظر: شرح ابن الناظم 333.
([73]) المقاصد الشافية: 507/4.
([74]) ينظر: التبيين 274، وحاشية ابن هشام الكبرى 431، وائتلاف النصرة 115.
([75]) ينظر: معاني القرآن 268/1، 141/2-142.
([76]) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه: 218.

([77]) ينظر: أسرار العربية 90-91، وشرح الكافية الشافية 1102/2، وشرح ابن عقيل 160/3-161، وتمهيد القواعد 2523/5-2524.

([78]) البيت من الرجز، بلا نسبة، ينظر: شرح الاشموني275/2، وحاشية الصبان:83/3، والمعجم المفصل:162/10

([79]) اسرار العربية:91-90

([80]) البيت من مشطور الرجز، بلا نسبة، ينظر: أمالي ابن الشجري 405/2، وشرح المفصل255/2، وشرح الفارضي 114/3.

([81]) ينظر: أسرار العربية:9، والتبيين 276، وائتلاف النصرة 117-118.

([82]) ينظر: التبيين: 276-277.

([83]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 96/1-97.

([84]) ينظر: التبيين: 280.

([85]) ينظر: ائتلاف النصرة: 118.

([86]) ينظر: البسيط في شرح الجمل: 580.

([87]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 115.

([88]) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 112-113.

([89]) حاشية ابن هشام الصغرى: 278.

([90]) كتاب لسيبويه: 347/2.

([91]) المصدر نفسه: 348/2.

([92]) ينظر: علل النحو 402/1.

([93]) ينظر: ارتشاف الضرب 1539/3.

([94]) ينظر: شرح المفصل 51/2.

([95]) ينظر: شرح جمل الزجاجي 394/2

([96]) ينظر: شرح التصريح562/1.

**المصادر:**


1. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهه: للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: عمر بن محمود، دار الراية للنشر والتوزيع , الرياض –الربوة- طريق عمر بن عبد العزيز ,ط1 ، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

3. إرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك: برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
4. أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, أبو البركات, كمال الدين الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الارقم بن أبي الارقم، بيروت, ط1 ,1999م.
5. إعراب القراءات السبع وعللها: الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي, أبو عبد الله(ت370هـ), ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي, دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان, ط1 , 1427هـ–2006م.
6. اعراب القرآن: أبو الحسن علي بن الحسين الاصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: ابراهيم الابياري، دار الكتاب المصري، ط٤، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
7. اعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس (ت٣٣٨هـ)،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، الإمارات، ١٤٢١م.
8. الاغفال: تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، أبو ضبي، الإمارات، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.
9. أمالي ابن الشجري: أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري(ت542هـ), تحقيق: محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, ط1 , القاهرة, 1413هـ–1992م.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الانباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
11. اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
12. الإيضاح العضدي: الحسن بن أحمدبن عبد الغفار الفارسي أبو علي, تحقيق: حسن شاذلي فرهود, ط1 ,1389هـ–1969م.
13. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الثرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق:د. طارق الجنابي. ط١،عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.
14. البحر المحيط : أبو حيان الاندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٠هـ.
15. البديع في علم العربية: أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

16. البستان الجامع لجميع تواريخ أهل الزمان: عماد الدين الاصفهاني،(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
17. البسيط في جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي(ت688هـ), تحقيق: د. عياد بن عيد الشبيتي , دار الغرب الاسلاميو, بيروت, ط1, 1407هـ-1986م.
18. التبيان في اعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الجديد و شركاءه، ١٩٧٦م.
19. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت616هـ), تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ,دار الغرب الإسلامي, ط1, 1406هـ-1986م.
20. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط ، ١٩٨٤م.
21. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠١٣م.
22. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
23. تفسير ابن عرفة: الامام محمد بن محمد بن عرفة (ت٨٠٣هـ)، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ط١، ١٩٨٦م.
24. التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد الرازي(ت٦٠٦هـ)، دار احياء التراث العربي –بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
25. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق :علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨هـ.
26. التوطئة: أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن المطوع، جامعة الكويت، د.ط، ١٤٠١هـ.
27. جامع الاحاديث: جلال الدين السيوطي، ضبط نصوصه وخرج احاديثه : فريق من الباحثين، بإشراف د. علي جمعة مفتي الديار المصريه، طبع على نفقة د. حسن عباس زكي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
28. الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح ابياته الشيخ بن ابي شنب، خزانة الكتب العربية، مطبعة كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.

29. حاشية ابن هشام الصغرى على الفية ابن مالك: أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري، تحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، ط١، دار السمان-تركيا ، 1441هـ-2020م.
30. حاشية ابن هشام الكبرى: ابن هشام، تحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، ط١، دار السمان-تركيا ,2020.
31. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت1206هـ), دار الكتب العلمية, بيروت-لبنان, ط1, 1417هـ-1997م.
32. الدر المصون: أبو العباس شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
33. ديوان ابي الاسود الدؤلي، تحقيق محمد آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
34. ديوان حسان بن ثابت: شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد علي مهنا, دار الكتب العلمية, بيروت-لبنان, ط2, 1414هـ-1994م.
35. ديوان ذي الرمة، شرح ابي نصر الاهلي، رواية ثعلب، ابو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة الايمان، جدة، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
36. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د. ط، د.ت.
37. الروض الانف: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي(ت٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
38. سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعية وآثارها السيء في الأمة: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الالباني (ت١٤٢٠هـ)، دار المعارف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
39. شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
40. شرح ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
41. شرح الاشموني على الفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى الاشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

42. شرح التسهيل: جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ١٩٩٠م.
43. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الجرجاوي الازهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
44. شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، ط١، ١٩٩٣م.
45. شرح الكافية الشافية: جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.
46. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا محمد بن علي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.
47. شرح جمل الزجاجي: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م
48. شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
49. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
50. صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغاء، دار ابن كثير، و دار اليمامة، دمشق، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
51. صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م.
52. علل النحو : محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
53. فتوح الغيب عن قناع الريب: شرف الدين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: اياد محمد الغوج ، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.
54. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان الاسنوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب –القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

55. الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمداني (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
56. كتاب شرح الجمل في النحو: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، للباحثة خديجة محمد حسين،١٤٠٧-١٤٠٨هـ.
57. الكتاب: عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٥٠٨هـ-١٩٨٨م.
58. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت،ط٣، ١٤٠٧هـ.
59. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن علي بن محمود، صاحب حماة(ت٧٢٢هـ)، تحقيق: رياض حسن الختام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، د.ط،٢٠٠٠م.
60. اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النيهان، دار الفكر –دمشق، ط١،١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.
61. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر, الدار البيضاء-المغرب, طبعة 1994م.
62. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ) , تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت, د.ط , د.ت .
63. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الاندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
64. المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، طبعة دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
65. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر –دمشق، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ.
66. مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكي بن ابي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة –بيروت، ط٢،١٤٠٥هـ.
67. المصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر بن احمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

68. معاني القرآن واعرابه: ابراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب –بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٩٨م.
69. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
70. المعجم المفصل: د. إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان, 1417هـ–1996م.
71. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر –دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
72. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك):أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ), تحقيق مجموعة محققين: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين, د. محمد إبراهيم البنا, د. عياد بن عيد الشبيتي, د. عبد المجيد قطامش , د. سليمان بن إبراهيم العايد, د. السيد تقي, د.ط, د.ت.
73. المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية: بدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني(ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، و د. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
74. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ,أبو العباس, المعروف بالمبرد(ت285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت, د.ط, د.ت.
75. النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.

***Sources:***

1. Difference in pronunciation: Al-Dinuri (d. 276 AH), edited by: Omar bin Mahmoud, Dar Al-Raya, 1412 AH - 1991 AD.
2. Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, reviewed by Ramadan Abd al-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
3. Guiding the traveler to solve the fiyah by Ibn Malik: Burhan al-Din bin Muhammad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Qayyim al-Jawziyyah (d. 767 AH), verified by: Dr. Muhammad bin Awad bin Muhammad al-Sahli, Adwaa al-Salaf, Riyadh, 1st edition, 1373 AH - 1954 AD.

4. Arabic Secrets: Muhammad Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Barakat Yusuf Haboud, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1st edition, 1999 AD.
5. The seven readings andtheir reasons: Al-Hussein bin khalawayh , the shafri grammarian ,Abu Abdullah (d.370AH), its text was edited and commented on by Abu Muhammad Al-Assiuti, Dar Al-kutub Al-llmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1427AH-2006AD.
6. Parsing of the Qur'an: Abu Al-Hasan Ali bin Al-Hussein Al-Isbahani Al-Baquli (d. 543 AH), edited by: Ibrahim Al-Abiyari, Dar Al-Kitab Al-Masry, 4th edition, Cairo, 1420 AH.
7. Parsing of the Qur'an: Abu Jaafar al-Nahhas Ahmad bin Muhammad bin Ismail bin Yunus (d. 338 AH), Publications of Muhammad Ali Baydoun, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, UAE, 1421 AD.
8. Omission: Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Abdullah bin Omar, Cultural Complex, Abu Dhabi, Emirates, (d.), 1420 AH.
9. Amali Ibn Al-Shajriyya : Abu Al-Saadat Diaa Al-Din AH ebatullah Ibn Ali Ibn Hamza, known as Ibn Al-Shajri (d.542AH) , edited by: Mahmoud Al-Tanahi, Alkhanji Library, 1st edition, Cairo, 1413AH-1992AD.
10. Fairness in matters of dispute: Abu al-Barakat al-Anbari, edited by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriya, 1st edition, 1424 AH-2003 AD.
11. The clearest paths to Al-Fiyah by Ibn Malik: Abdullah bin Yusuf bin Ahmad Jamal al-Din Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, d.d.
12. Al-Idhah Al-Addi: Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghaffar Al-farsi Abu Ali, edited by: Haasan Shali Farud,1 st edition , 1389-1968.
13. Al-Nusra Coalition in the Differences in the Grammarians of Kufa and Basra: Abd al-Latif bin Abi Bakr al-Thurji al-Zubaidi (d. 802 AH), edited by: Dr. Tariq Al-Janabi. 1st edition, The World of Books, Arab Nahda Library, Beirut, 1987 AD.
14. The Ocean Sea: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi, edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr - Beirut, 1420 AH.
15. Al-Badi' in the Science of Arabic: Abu Al-Saadat Majd Al-Din Ibn Al-Atheer (d. 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Mecca, 1st edition, 1420 AH.

16. Al-Bustan al-Jami' al-Tarikh al-Ahl al-Zaman: Imad al-Din al-Isfahani, (d. 597 AH), edited by: Omar Abdul Salam Tadmurri, Modern Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1423 AH-2002 AD.
17. Al-Basit fi Jamal Al-Zajjaji : Ibn Abi Al-Rabi, Ubayd Allah Al-Qurashi Al-Asabti (d.688AH), edited by Dr.Worshipers Bin Eid Al-shabiti, Dar Al-Gharb Al-Islamiu, Beirut, 1 st edition, 1407-1986.
18. Al-Tibyan fi the Parsing of the Qur'an: Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Ali Muhammad Al-Bajjawi, publisher Issa Al-Babi Al-Jadid and Partners, 1976 AD.
19. Explaining the doctrines of the Basra and Kufan grammarians: Abu Al-baqa Abdallah bin al-Hussein bin Abdallah al-Akbari al-Baghdadi Muhib Al-Din (d.616AH), edited by: Dr.Abdul Rahman Al-Othaimeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1 st edition , 1406-1986.
20. Liberation and Enlightenment: Muhammad al-Tahir bin Muhammad bin Ashour al-Tunisi (d. 1393 AH), Tunisian Publishing House, Tunisia, d.d., 1984 AD.
21. Appendix and completion in the explanation of the Book of Tashil: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Al-Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition, 2013 AD.
22. Facilitating the benefits and completing the purposes: Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiyani (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo, d.d., 1387 AH - 1967 AD.
23. Tafsir Ibn Arafa: Imam Muhammad ibn Muhammad ibn Arafa (d. 803 AH), Research Center at the Zaitouniyah College, Tunisia, 1st edition, 1986 AD.
24. Al-Tafsir Al-Kabir: Abu Abdullah Muhammad Al-Razi (d. 606 AH), Dar Ihya' al-Arabi Heritage - Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
25. Introduction to the rules with an explanation of Tas'heel al-Fawaid: Muhammad bin Yusuf bin Ahmed, known as the Nazir of the Army (d. 778 AH), edited by: Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam Printing, Cairo, Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1428 AH.
26. Introduction: Abu Ali Al-Shalubin (d. 645 AH), edited by: Dr. Yousef Hassan Al-Mutawa, Kuwait University, Dr., 1401 AH.
27. Collector of Hadiths: Jalal al-Din al-Suyuti. His texts were compiled and his hadiths compiled: a team of researchers, under the supervision of Dr. Ali Gomaa, Mufti of Egypt, printed at the expense of Dr. Hassan Abbas Zaki, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD.

28. Sentences in Grammar: Abu al-Qasim Abd al-Rahman bin Ishaq al-Zajji (d. 340 AH). Sheikh bin Abi Shanab took care to correct it and explain its verses, Treasury of Arabic Books, Carbonell Press, Algeria, 1926 AD.
29. Ibn Hisham's minor footnote to Al-Fiyah Ibn Malik: Abu Muhammad Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari, edited by: Hamza Mustafa Abu Toha, 1st edition, Dar al-Samman, D.T.
30. Ibn Hisham's Great Footnote: Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham, edited by: Hamza Mustafa Abu Toha, 1st edition, Dar al-Samman, 2020.
31. Al-Saban's footnote to Al-Ashmoun's explanation of lbn Malik's Alfiyyyah :Abu Al-lrfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi(d.1206AH) Dar Al-Kutub Al-llmiyyah, Beirut Lebanon,1 st edition, 1417-1997.
32. Al-Durr Al-Masoun: Abu Al-Abbas Shihab Al-Din, known as Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH), edited by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 1429 AH-2008 AD.
33. The Diwan of Abu al-Aswad al-Du'ali, edited by Muhammad Al-Yassin, Al-Hilal House and Library, Beirut-Lebanon, 2nd edition, 1418 AH-1998 AD.
34. The Diwan of Hassan bin Thabit: Explained , written footnotes, and presented by Professor Abd Ali Muhanna, Dar Al-Kutub Al-llmiyyah, Beirut- Lebnon,2 st edition, 1414-1994.
35. Diwan Dhu al-Rumah, explained by Abu Nasr al-Ahli, narrated by Tha'lab, Abu Nasr Ahmad bin Hatem al-Bahili, edited by: Abdul Quddus Abu Saleh, Al-Iman Foundation, Jeddah, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.
36. Diwan Omar bin Abi Rabia, Dar Al-Qalam for Printing and Publishing, Beirut-Lebanon, d.d., d.d.
37. Al-Rawd al-Anf: Abu al-Qasim Abd al-Rahman al-Suhayli (d. 581 AH), edited by: Omar Abd al-Salam al-Salami, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st edition, 1421 AH-2000 AD.
38. Series of weak and objective hadiths and their bad effects on the nation: Abu Abd al-Rahman Muhammad Nasir al-Din al-Albani (d. 1420 AH), Dar al-Ma'arif, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1412 AH-1992 AD.
39. Explanation of Ibn al-Nazim on Al-Fiyah Ibn Malik: Badr al-Din Muhammad ibn al-Imam Jamal al-Din ibn Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Aswad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH-2000 AD.
40. Explanation of Ibn Aqeel: Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili Al-Hamdani (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath,

Cairo, Dar Misr Printing, Saeed Gouda Al-Sahar and Partners, 2nd edition, 1400 AH - 1980 AD.

41. Al-Ashmouni's commentary on Al-Fiyah Ibn Malik: Ali bin Muhammad bin Issa Al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1419 AH-1998 AD.
42. Explanation of Tashil: Jamal al-Din bin Malik, edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, 1st edition, 1410 AH 1990 AD.
43. Explanation of the statement on clarification: Khaled bin Abdullah Al-Jarjawi Al-Azhari (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1421 AH-2000 AD.
44. Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya: Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istarabadi (d. 686 AH), edited by: Hassan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, 1st edition, 1993 AD.
45. Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafiyya: Jamal al-Din bin Malik al-Ta'i al-Jiani, verified and presented by Abd al-Moneim Ahmad Haridi, Umm al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage and Islamic Studies, Mecca al-Mukarramah, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.
46. Explanation of Al-Mufassal, Yaish bin Ali bin Yaish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (d. 643 AH), presented to him by Dr. Emil Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st edition, 1422 AH-2001 AD.
47. Explanation of Camel Al-Zajjaji: Ali bin Mu'min, known as Ibn Asfour (d. 669 AH), edited by: Sahib Abu Jannah, Cairo, 1st edition, 1400 AH - 1980 AD.
48. Explanation of Qatr al-Nada and Bel al-Sada: Abdullah Jamal al-Din bin Hisham, edited by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Cairo, 11th edition, 1383 AH.
49. Explanation of the Book of Sibawayh: Abu Saeed Al-Sirafi, edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2008 AD.
50. Sahih Al-Bukhari: Abu Abdullah Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, edited by: Dr. Mustafa Deeb Al-Bagha', Dar Ibn Katheer and Dar Al-Yamamah, Damascus, 1414 AH - 1993 AD.
51. Sahih Muslim: Abu Al-Hasan Muslim bin Al-Hajjaj Al-Naysaburi (d. 261 AH), edited by: Muhammad Fouad Abdel Baqi, Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners Press, Cairo, then copied by the Arab Heritage Revival House, Beirut, 1374 AH - 1955 AD.

52. Reasons for grammar: Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.
53. Conquests of the Unseen from the Mask of Doubt: Sharaf al-Din bin Abdullah al-Tibi (d. 743 AH), edited by: Iyad Muhammad al-Ghouj, Dubai International Holy Qur'an Award, 1st edition, 1434 AH-2013 AD.
54. Al-Kafiyah in the Science of Grammar: Ibn al-Hajib Jamal al-Din bin Othman al-Asnawi (d. 646 AH), edited by: Dr. Saleh Abdel Azim Al-Shaer, Library of Arts - Cairo, 1st edition, 2010 AD.
55. The unique book on the parsing of the Glorious Qur'an: Al-Muntajjab Al-Hamdani (d. 643 AH), edited by: Muhammad Nizam al-Din al-Fath, Dar al-Zaman for Publishing and Distribution, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1427 AH-2006 AD.
56. Book explaining sentences in grammar: Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman al-Jurjani, by researcher Khadija Muhammad Hussein, 1407-1408 AH.
57. Book: Amr bin Othman, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library in Cairo, 3rd edition, 1508 AH - 1988 AD.
58. Al-Kashshaf fi Haqiyyat An-Najbiyyah al-Tanzeel: Abu al-Qasim Mahmoud al-Zamakhshari (d. 538 AH), Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1407 AH.
59. Al-Kanash in the Techniques of Grammar and Morphology: Abu Al-Fida Imad Al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud, the owner of Hama (d. 722 AH), edited by: Riyad Hassan Al-Khatam, Al-Asriyya Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, d.d., 2000 AD.
60. Al-Lubab fi Illāl al-Sā'lā wa al-Yābār: Abu al-Baqā' Abdullah bin al-Husayn bin Abdullah al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Abdul Ilah al-Nayhan, Dar al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1416 AH - 1995 AD.
61. The Arabic Language ,Its Meaning and structure, Tammam Hassan Omar, Casablanca, Morocco, 1994 edition.
62. Al-Lama in Arabic, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d.392AH), edited by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah, Kuwait, D.T,D.T.
63. The brief editor in the interpretation of the Holy Book: Abu Muhammad Abd al-Haqq bin Ghalib bin Abd al-Rahman bin Tammam bin Atiya al-Andalusi (d. 542 AH), edited by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1422 AH.

64. Al-Murtajil fi Sharh al-Jamal: Abu Muhammad Abdullah bin Ahmed bin al-Khashab (d. 567 AH), edited by: Ali Haidar, Damascus Edition, 1392 AH-1972 AD.
65. The assistant in facilitating interest: Bahaa al-Din bin Aqeel (d. 769 AH), edited by Dr. Muhammad Kamel Barakat, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr - Damascus, Dar Al-Madani, Jeddah, 1st edition, 1405 AH.
66. The problem of parsing the Qur'an: Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamoush bin Muhammad bin Mukhtar al-Qaisi (d. 437 AH), edited by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen, Al-Resala Foundation - Beirut, 2nd edition, 1405 AH.
67. The serum in the art of parsing: Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar bin Ahmed Al-Zamakhshari, edited by: Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, 1st edition, 1993 AD.
68. Meanings of the Qur'an and its parsing: Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, World of Books - Beirut, 1st edition, 1408 AH - 1998 AD.
69. Meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur al-Dailami al-Farra' (d. 207 AH), edited by: Ahmed Youssef al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Kutub al-Misriyah for Authoring and Translation, Egypt.
70. Detailed dictionary: Dr. Emil Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-llmiyyah, Beirut, Lebanon, 1417-1996.
71. Mughni Al-Labib, on the books of Arabs: Abdullah bin Yusuf Abu Muhammad Jamal Al-Din bin Hisham, edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, 6th edition, 1985 AD.
72. Al-Maqasid Al-Shifa fi sharh Al-khulasa Al-Kafiya(Explanation of Alfiyya Ibn Malik abu lshaq Ibrahim bin Musa Al-Shatbi (d.790 AH), werified by a group of investigators Dr. Abdal Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna , Dr. Ayyad bin Eid Al-Shabiti, Dr. Abdul Majeed Qatamesh, Dr. Suleiman bin Ibrahim Al-Ayed, Dr. Al-Sayyid Taqi.
73. Grammatical Objectives in Explanation of the Evidence of Al-Alfiyya: Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), edited by: Dr. Ali Muhammad Fakher, and Dr. Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, and Dr. Abdul Aziz Muhammad Fakher, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st edition, 1431 AH - 2010 AD.

74. Al-Muqtadib: Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar Al-Shamali Al-Azdi, abu Al-Abbas, known as Al-Mubarrad(d.285AH), Verified by: Muhammad abd al-Khaleq Azima Alam al-Kutub , Beirut, Da-Dust.
75. Al-Nahw Al-Wafi: Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Ma'arif, 15th edition, d.t.